جلسة موازنة المفعول الرجعي غاب عنها التوازن والنصاب وحضرت فيها المشاورات

السنيورة نفى مزاعم «القوات» عن خلل طائفي في التعيينات ومواجهة زحلاوية على خلفية تعويض الكسارات

بيروت ـ «القدس العربي»

ـ من سعد الياس:

جلسة مناقشة الموازنة امس غاب عنها التوازن بعدما نقل وزراء «حركة أمل» و «حزب الله» مقاطعتهم لجلسات مجلس الوزراء الى جلسات مجلس النواب، ولم يحضر من الخمسة سوى وزير الطاقة محمد فنيش الذي شارك بصفته النيابية وجلس مع كتلته. وغاب عن هذه الجلسة ايضاً النصاب القانوني ما إضطر رئيس مجلس النواب نبيه بري الى رفعها عند الثانية والنصف من بعد الظهر حتى الخامسة عصراً من اجل التصويت على الموازنة التي نالت إجماع 73 صوتاً فيما تغيّب نواب «حزب الله» أما الحاضر الاكبر في هذه الجلسة فكانت اولاً المشاورات لحل أزمة اعتكاف الوزراء الشيعة، وثانياً المناوشات الهجومية بين نواب الكتلة الشعبية في زحلة والنائب نقولا فتوش الذي خرق وحيداً تلك اللائحة، وتحولّت المواجهة بذلك من نيابية حكومية الى نيابية ـ نيابية على خلفية حكم مجلس شورى الدولة بالتعويض على كسارات آل فتوش بقيمة 215 مليون دولار.

على صعيد المشاورات، شكّلت الجلسة فرصة ليس لمناقشة موازنة العام 2005 خصوصاً أنها صُرفت على القاعدة الاثني عشرية ولم يعد فيها شيء ليُناقش، بل لاجراء مشاورات جانبية بعضها على الواقف حول حل الأزمة الحكومية.

ولوحظ أن هذه المشاورات بدأت بين الرئيس بري وعضو «اللقاء الديمقراطي «الوزير مروان حمادة واستُتبعت بحوار بين بري وكل من النائب علي حسن خليل عن «أمل» والنائب محمد رعد عن «حزب الله» لتُختتم بحوار بين الرئيسين بري والسنيورة من دون أن تُعرف النتيجة التي آلت اليها.

أما المواجهة النيابية ـ النيابية فبدأت بعد مداخلة للنائب فتوش سأل فيها عن الاستقرار التشريعي، واتهم وزير العدل شارل رزق «بالتدخل في القضاء وعدم الحياد»، مستغرباً «كيف يحيل الوزير طلباً لرفع الحصانة عنه، وكيف طارت مطالعة الوزير السابق بهيج طبارة الذي حفظ طلب الملاحقة ؟» ونقل فتوش عن الرئيس بري «عدم قبوله بالتنازل عن الحصانة لأنها تتعلق بالنظام العام ».

وقاطع النائبان عاصم عراجي وسليم عون مداخلة فتوش وإنضم اليهم النائب جورج قصارجي، وشهدت الجلسة سخونة بعد كلام للنائب عون ردّ فيه على فتوش آسفاً لما أسماه «استخدام احد النواب منبر المجلس للدفاع عن شركات خاصة»، وطرح أسئلة «حول كيفية اسراع القضاء في البت بتعويض بهذا الحجم ؟واذا جرى دفع الرسوم والضرائب للمالية؟»

وقد تدخّل الرئيس بري مؤيداً «أن تأخذ المحاسبة مجراها»، وواعداً بعقد جلسة خاصة للاسئلة والاستجوابات الخميس. كما ردّ رئيس الحكومة نافياً تقصير الحكومة ومطمئناً بأنه طلب اعادة فتح المحاكمة ووقف تنفيذ حكم مجلس شورى الدولة، ونفى أي افتئات في التعيينات في بلدية بيروت بين المسلمين والمسيحيين. وكان نائب «القوات اللبنانية «جورج عدوان الذي أثار قضية التعيينات في بعض الادارات ومنها بلدية بيروت والجمارك دعا الى الحفاظ على التوازن وتصحيح الخلل، وشدّد على «اهمية الحوار وتحديد القضايا الخلافية والمحاورة حولها بصدق ،لأن اتفاقنا كلبنانيين هو حصانة للبنان، ومؤيداً مبادرة الرئيس بري ومبدياً بعض الملاحظات على الموازنة لأخذها في الاعتبار في موازنة 2006 وفي طليعتها موضوع عجز الكهرباء، وداعياً الى البت بحقيقة السجالات حول بعض الملفات.

الجلسة استهلت بتلاوة تقرير لجنة المال والموازنة من قبل مقرّر اللجنة النائب انطوان اندراوس وفيه دعوة الى الحكومة لتبيان الاصلاحات الهيكلية وضرورة ترشيد الانفاق ورفع معدلات النمو الحقيقي»، وأمل التقرير في «أن تأتي هذه الاصلاحات مترافقة مع موازنة 2006 ».

ولفت وزير المال جهاد أزعور الى «أن مناقشة الموازنة تتم بمفعول رجعي»، لكنه رأى فيها «مناسبة وعبرة للتأكيد على اهمية الاصلاح وعدم اعتبار الجدل السياسي من اولويات لبنان في مقابل خسارة الامن الاقتصادي والاستقرار المالي» واشار الى «إعداد الحكومة مشروع برنامج شامل يترجم رؤيتها الاقتصادية».

ومن المداخلات النيابية واحدة لنائب في كتلة العماد ميشال عون النائب نعمة الله ابي نصر انتقد ما اسماه «الانسجام المصطنع بين عناصر حكومة التسويات المركبة من ديماغوجية تلاقي الساحات»، وقال «لم نُفاجأ بانقسام الحكومة على نفسها »وسجّل «ملاحظات على القضاء والادارة السائبة والفساد المتجذّر في كل مرافق الدولة» وردّ عضو «كتلة المستقبل «النائب محمد قباني على «من ينادون بطرد شياطين الفساد من عند الآخرين». وقال «لا أحد يملك وكالة حصرية من القديسين لتصنيف الآخرين وتوزيع شهادات النزاهة وتُهم الفساد».

برلمان لبنان يحيي الانتقال الهادىء للسلطة في الكويت

السنيورة يتصل بمشعل ويمدّ الجسور مع «حماس»

بيروت ـ «القدس العربي» ـ من سعد الياس:

في وقت يشهد لبنان دعوات من قوى 14 آذار لاستقالة رئيس الجمهورية اميل لحود ومطالبة المجلس النيابي ببحث الخطوات الدستورية الآيلة الى تقصير ولايته الممددة، وجّه البرلمان اللبناني امس في ختام جلسة مناقشة موازنة العام 2005 برقية الى البرلمان الكويتي حياً فيها «الخطوات الديمقراطية التي ميّزت البرلمان الكويتي الشقيق لجهة انتقال السلطة الدستوري والهادئ الى سمو الامير صباح الاحمد الجابر الصباح وعلى دوره الدائم الى جانب كل قضية عربية لاسيما لبنان الذي لن ينسى الخدمات الجلّى التي قدمتها الكويت في أحلك الظروف وأصعبها والذي يتطلع الى استمرار علاقة الاخوة الثابتة بين لبنان والكويت» وقد تمّ توجيه هذه البرقية بناء على طلب النائب الجديد غسان تويني الذي حلّ بالتزكية خلفاً لنجله النائب والصحافي الشهيد جبران تويني.وقد اقترح تويني على رئيس الحكومة فؤاد السنيورة أن تقوم الحكومة بمبادرة حوارية مع «حركة حماس»، فنوه السنيورة باقتراحه، وأكد اتصاله برئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل وإبداء استعداده للتعاون ومدّ الجسور مع «حماس».

وكان البرلمان اللبناني أقرّ تعديلاً حول تعيين أعضاء قضاة المجلس العدلي بعد مرور أكثر من 40 يوماً على اغتيال النائب تويني من دون التمكن من تعيين محقق عدلي بسبب خلاف بين رئيس الجمهورية اميل لحود والاغلبية النيابية على اسم أحد القضاة. ونصّ التعديل على أن يقتصر دور وزير العدل ورئيس الحكومة ورئيس الجمهورية على إصدار المرسوم، وحدّد استعجال الصدور بحيث يكون امام رئيس الجمهورية مهلة 5 ايام فقط لتوقيع أو رد القانون بدلاً من 30 يوماً.

وقال تويني وهو ناشر لصحيفة «النهار» ان المقاربة الايجابية التي قامت بها حماس في ثورتها الخضراء(انتصارها النيابي) من شأنها ان تخلق اجواء ايجابية بالنسبة للبنان «اذا احسن اللبنانيون التعامل مع ما كان تطرفا فلسطينيا واذا به يتكشف عن اعتدال فلسطيني».

وقال السنيورة انه يؤيد الاقتراح الذي تقدم به النائب تويني، وقال «لقد بادرت بالاتصال بحركة حماس وابديت الاستعداد للتعاون ومد الجسور بيننا وبين السلطة، وسآخذ هذا الاقتراح بأبعاد اضافية في المرحلة المقبلة».

واضاف «هذه مرحلة جديدة يجب ان نؤيدها ونساعدها وفي ذلك منفعة قومية عربية ومصلحة لبنانية».

لحود يدعو الى اعادة الثقة بين لبنان وسورية

■ بيروت ـ يو بي آي: دعا الرئيس اميل لحود امس الاثنين الى الشروع في اجراءات اعادة بناء الثقة بين لبنان وسورية، واقامة مناخ ايجابي لا يكون فيه مكان للتوتر والانفعال والتشنج، كي يتم البحث في المسائل والملفات الثنائية التي تحتاج الى توضيح او ترسيم او تبادل او تنسيق.

وصدرت دعوة لحود قبيل بدء مدير المخابرات المصرية اللواء عمر سليمان اليوم الثلاثاء مباحثات في دمشق وينتقل بعدها الى بيروت في محاولة لانهاء حالة التوتر بين البلدين والتي تصاعدت اثر اغتيال رئيس الحكومة اللبنانية السابق رفيق الحريري قبل نحو عام واتهام سورية بالتورط فيها.

ونقل زوار لحود عنه قوله انه يدعم أي مبادرة عربية «تهدف الى إخراج لبنان من ازمته الراهنة والى اعادة وصل ما انقطع في العلاقات اللبنانية ـ السورية، واعادتها الى وضعها الطبيعي». واشاد الرئيس اللبناني بـ«الجهود والمساعد الخيرة التي تقوم بها المملكة العربية السعودية، ومصر، ومساهمتها في حفظ استقرار لبنان وامنه وفي صيانة وحدته ووفاقه».

وكانت انباء تحدثت عن مبادرة سعودية مصرية باتجاه اعادة العلاقات الى طبيعتها بين لبنان وسورية.

ودعا لحود «كل القوى والفئات الى التعاون مع المبادرات العربية ووقف كل اشكال التشكيك والتحفظ في شأن دوافعها واهدافها».

ورأى «ان مسار العلاقات اللبنانية ـ السورية يجب ان يكون قائما في ذاته، بمعزل عن أي امر او مسار آخر، وخصوصا مسار التحقيق الدولي في جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، اضافة الى التحقيقات الجارية في بقية الجرائم وصولا الى عملية الاغتيال الوحشية التي طاولت النائب الشهيد جبران تويني».

«هيومان رايتس ووتش» تطالب «حماس» بإصدار أمر بوضع حد نهائي للهجمات ضد المدنيين

القدس ـ «القدس العربي»:

طالبت منظمة حماية حقوق الانسان «هيومن رايتس ووتش» زعماء حركة المقاومة الإسلامية (حماس) امس بأن يعلنوا التزام الحركة بأنها لن تشن اية هجمات على مدنيين او تلحق اضرارا بهم.

وارسلت المنظمة امس رسالة الى كل من خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لـ(حماس) ـ دمشق، والدكتور محمود الزهار رئيس حماس ـ غزة، وإسماعيل هنية رئيس القائمة البرلمانية لـ(حماس) ـ غزة.

تطالبهم فيها بأن «يعلنوا على الملأ، وبدون إبطاء، أن الحركة لن تشن أي هجمات تستهدف المدنيين أو تلحق أضراراً عشوائية بهم».

وكانت (حماس) قد حققت الفوز في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في 25 يناير/كانون الثاني الجاري. وقد نفذ الجناح العسكري للحركة عمليات فدائية ادت الى وفاة عشرات من المدنيين، او اصابتهم بجراح بالغة. ومنذ أكثر من عام أعلنت (حماس) وقفاً مؤقتاً لمثل هذه العمليات وظلت ملتزمة به، ولكنها لم تتعهد قط بوضع حد نهائي لها.

وعلى مدار العام الماضي، كانت (حماس) مسؤولة أيضاً عن إطلاق صواريخ «القسام» المحلية الصنع على المدن الإسرائيلية، مما يشكل انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي الذي يحرم إطلاق نيران الأسلحة التي لا يمكن تصويبها على أهداف عسكرية محددة داخل المناطق المدنية أو بالقرب منها.

وقال جو ستورك نائب مدير قسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في منظمة هيومن رايتس ووتش «إن الدور الجديد لحركة (حماس) في المعترك السياسي الفلسطيني يجعل من الضروري بل والملائم لها أن تتعهد بعدم شن أي هجمات على المدنيين تحت أي ظرف من الظروف، ومهما يحدث في علاقاتها مع إسرائيل، فلا بد لها أن تعلن في أجلى وضوح أنها لن تعود أبداً إلى شن هجمات على المدنيين» وقالت منظمة هيومن رايتس ووتش إن المتحدثين باسم (حماس) يقولون ان مثل هذه الهجمات تأتي رداً على هجمات إسرائيلية تحصد أرواح المدنيين الفلسطينيين، ولكن التحريم المطلق لاستهداف المدنيين يشمل الأعمال الانتقامية التي يلجأ إليها طرف ما رداً على هجمات يتعرض لها المدنيون من الطرف الآخر». وقال ستورك «إن الهجمات التي تستهدف قتل المدنيين وإلحاق عاهات مستديمة بهم تشكل انتهاكاً سافراً لأبسط المبادئ الإنسانية، وتُعدّ من أسوأ أنواع الجرائم وأبشعها ـ وهي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية ـ وجميع دول العالم ملزمة بتقديم مرتكبيها إلى ساحة القضاء».

وينص القانون الدولي على أن الأشخاص الذين يأمرون بجرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية أو يتغاضون عنها، فضلاً عن مرتكبي هذه الأفعال، يمكن مساءلتهم جنائياً.

وجاء في الرسالة «نكتب اليكم لدعوتكم، وبمناسبة الانتصار الذي حققته حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الإنتخابات البرلمانية الفلسطينية، الى الإعلان علنا بأن منظمتكم سوف لن تستخدم قوة السلاح لإستهداف المدنيين أو الحاق أذى عشوائي بالمدنيين. وقد قمنا في مناسبات سابقة بتقديم مثل هذه التوصية لحركة حماس. كما ونعتقد بأن الغالبية التي حققتها الحركة في المجلس التشريعي الفلسطيني الجديد، وتكليفكم بتشكيل حكومة السلطة الوطنية الفلسطينية المقبلة يجعلان من الضروري والمناسب توسيع اطار الهدنة التي أعلنتها حماس في وقت سابق من العام الماضي، والإعلان غير المشروط بأن الحركة سوف لن تستهدف المدنيين تحت أي ظرف مستقبلا.

رايس تعترف ان الادارة الامريكية اخطأت بتقدير قوة حماس ومسؤولون بدأوا بتحميل عباس المسؤولية

لندن ـ «القدس العربي»:

بدأت اصوات في امريكا تتصاعد وتلقي اللوم على الرئيس الفلسطيني محمود عباس لقراره السماح لحماس بدخول الانتخابات الفلسطينية. وبدأت الادارة الامريكية في محاولات لادارة الأزمة التي بدأت بعد فوز حماس الساحق في الانتخابات.

واعتبرت وزيرة الخارجية الامريكية كوندوليزا رايس ان الادارة اخطأت كثيرا في تقدير قدرة حماس على الارض في فلسطين. وتساءلت رايس فيما نقلته عنها صحيفة «نيويورك تايمز» «لماذا لم يستطع احد التنبؤ بما حدث». واضافت ان هذا الامر اشارة «الى انه لم يكن لدينا نبض جيد». وتقترح تعليقات رايس ان الادارة فشلت في توقع او حتى التفكير بامكانية فوز حماس. واشارت الى ان انتصار حماس، يعتبر امتحانا لدعوات الادارة لنشر الديمقراطية في الشرق الاوسط والتي قد تؤدي لصعود قوى تعارض امريكا. وقال مارتن انديك، السفير الامريكي السابق ان «هناك الكثير من اللوم يدور الان» في اشارة الى محمود عباس. ولكنه لم يستبعد لوم الادارة نفسها حيث قال « في الجانب الامريكي، فان الفشل المفهومي الذي ساهم في الكارثة هو ايمان الرئيس ان الديمقراطية والانتخابات تحل كل شيء».

واكدت رايس ان الانتخابات فاجأت الجميع حيث قالت «لا اعرف احدا لم تفاجئه الانتخابات» حتى حماس اخذت على حين غرة» كما تقول. وفي الوقت الذي اخذ فيه مسؤولون بالدفاع عن دعمهم لمحمود عباس، الا ان اخرين اخذوا بالقاء اللوم عليه وتحميله كامل المسؤولية.

وتقول «نيويورك تايمز» ان عددا من المسؤولين قالوا انهم لم يكونوا مرتاحين لقرار عباس ان الانتخابات يجب ان تعقد قبل ان تتخلى حماس عن سلاحها، ولكنهم اي المسؤولون قرروا المضي مع قرار عباس لانه لم يكن هناك اي بديل عن هذا. وتذكر مسؤول كيف قام الرئيس الامريكي جورج بوش بتوجيه نداء لعباس في البيت الابيض في تشرين الاول (اكتوبر) العام الماضي بنزع سلاح حماس. واضاف المسؤول «في الواقع، فأبو مازن لم يكن قادرا على القيام بهذا، لانه ليس قادرا» على نزع سلاح حماس.

وما عرضه محمود عباس في البيت الابيض هي خطة لتجنب وقوع حرب اهلية فلسطينية من خلال عقد الانتخابات وبعدها التصدي لمشكلة سلاح حماس، ومن هنا حاولت الادارة الامريكية دعم محمود عباس وفصيله بكل الوسائل الممكنة. ومع اعترافها بالفشل الامريكي قالت رايس ان احاديثها مع ابو مازن تقترح انه كان مع عقد الانتخابات في موعدها وبدون تأجيل.

وتساءلت ان تأجيل الانتخابات كان يعني حرمان الفلسطينيين من انتخابات وعدوا بها في وقت معين. ولاحظ اخرون ان الانتخابات اجلت من الصيف الى بداية العام الحالي لاعطاء ابو مازن وحركته فتح فرصة لاستثمار الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة.

ومن اجل دعم ابو مازن قامت واشنطن ودول الاتحاد الاوروبي بتقديم معونات مالية كبيرة للسلطة لتوفير رواتب الموظفين وتحسين البنية الامنية والبنى التحتية الفلسطينية. وتجد الادارة الامريكية نفسها امام معضلة وذلك فيما يتعلق بخططها لتعزيز الديمقراطية ونشرها في العالم العربي، والتي تعتبر من اعمدة ادارة بوش في ولايته الثانية.

ومن خلال مساعدتها لحماس بالفوز بالانتخابات عبر صناديق الاقتراع فان حرب بوش على الارهاب التي تعتبر حماس جزءا منها تواجه معضلة كبيرة، وتطرح اسئلة كثيرة حول ماهية الدعم الذي سيقدم للسلطة الجديدة، فهل ستعاقب واشنطن الفلسطينيين بقطع الدعم لاختيارهم حماس، ام ان الادارة الامريكية قد تؤدي لتخفيف حدة مطالبها في نشر الديمقراطية في وجه تصاعد قوة الاسلاميين في صناديق الاقتراع؟

وقالت صحيفة «الفايننشال تايمز» ان بعض مسؤولي الادارة الامريكية توقعوا فوز حماس، خلافا لتصريحات رايس وبعضهم صدم بالنتائج. وفي الوقت الذي كان رد الفعل الامريكي مدروسا، حيث اعتبر بوش الانتخابات صورة عن قوة الديمقراطية، وقال ان الانتخابات ادت الى هزة للحرس القديم، مشيرا الى ما اكده في السابق ان الانظمة القديمة الحاكمة في الدول العربية لا يمكن السماح لها بالاستمرار اذا لم تتغير بنفسها. واعتبرت الصحيفة البريطانية ان انتصار حماس يعتبر امتحانا كبيرا ومتطرفا للايديولوجية التي تقوم عليها الاستراتيجية الخارجية الامريكية، وهي الفلسفة التي يعتبرها الكثيرون ممن خدموا مع والده غير واقعية وذلك لافتراضها ان عمليات التحول من خلال اليات الديمقراطية قد تقود الى الاعتدال.

ويبدو ان التيار اليميني المحافظ الذي يؤثر على ادارة بوش لا زال متمسكا بموقفه، حيث يقول محلل من معهد «امريكان انتربرايز» اليميني انه لا تراجع عن الاستراتيجية التي تسيدت مرحلة ما بعد هجمات ايلول (سبتمبر) 2001، والان حماس في السلطة، مما يعني وجود نقاش وهذا تطور جيد.

وكان عدد من النواب بمن فيهم هيلاري كلينتون قد هاجموا دعم بوش لانتخابات فلسطينية فيها حماس. وقد هاجم روبرت ساتلوف من معهد واشنطن لاستراتيجيات الشرق الادنى ما سماه السياسات الخاصة لادارة بوش التي ترى في الانتخابات حلا لكل المعضلات، حيث قال هناك حالة من العمى التي لم تنتبه الى ان «اشرارا قد يستخدمون هذه العملية الديمقراطية لاغراضهم الشريرة». ويرى عدد من المراقبين ان رد فعل الادارة الامريكية يجب ان يكون موزونا لان اي رد فعل صارم قد يدفع الجماعات الاسلامية لتوثيق صلاتها بايران. وحذر اليستر كروك، المسؤول الامني البريطاني من رد فعل مبالغ فيه. وقال ان «حماس الان اكثر شرعية من اي حكومة في الشرق الاوسط». واي رد فعل انتقامي ضدها سيؤثر على السلام في المنطقة.

حشرات في وجبات الطعام وفئران في الزنازين:

الاسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال اوضاعهن مأساوية واتهام السلطة باهمال قضية اسرى القدس وداخل الخط الاخضر

■ رام الله ـ «القدس العربي» ـ من وليد عوض: تعيش الاسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال الاسرائيلي اوضاعا مأساوية الى جانب السياسة القمعية التي تتبع ضدهن.

وتفرض ادارة سجن تلموند على الاسيرات الفلسطينيات عقوبات لاتفه الاسباب مثل الحرمان من زيارة الاهل، والعزل في الزنازين، والغرامات المالية والحرمان من الرسائل.

وأفادت الأسيرة آمنة منى المحكومة بالسجن المؤبد وهي ممثلة الأسيرات في سجن تلموند لمحامية نادي الأسير حنان الخطيب ان الوضع الإنساني والصحي للأسيرات متدهور اضافة الى ممارسة إجراءات قمع مشددة من قبل إدارة السجن بحقهن.

وقالت منى انه يوجد نية لدى إدارة السجن بنقل الأسيرات إلى سجن آخر وعلى الأغلب سجن الرملة، وان الأسيرات يرفضن هذه الفكرة.

وعن الأوضاع الداخلية في السجن قالت منى ان التدفئة معدومة داخل الغرف، والبرد قارس، وان المياه الساخنة لا تتوفر إلا بعد الساعة الثانية عشرة ظهراً. وقد تقدمت الأسيرات بعدة طلبات إلى إدارة السجن من اجل توفير تدفئة ومياه ساخنة إلا أن طلباتهن قوبلت بالرفض.

وأشارت منى إلى أن ساحة الاستراحة خارج الزنازين لا يوجد فيها مقاعد للجلوس وغير مغطاة للحماية من مطر الشتاء.

وعن الأكل المقدم للأسيرات قالت منى انه قذر حيث يوجد به أحيانا قاذورات وحشرات وأعقاب سجائر، وتم تقديم شكوى لإدارة السجن بخصوص هذا الموضوع ولم يحصل أي تقدم.

وتطرقت منى الى سياسة تفتيش الغرف في ساعات المساء، وقالت ان السجانين يقومون بالعبث بمحتويات الغرف وقلب اغراض الاسيرات رأساً على عقب ولا يحترمون خصوصيات أي اسيرة. كما تطرقت منى الى مشكلة الفئران داخل غرف الاسيرات، وما تحدثه هذه الفئران من اتلاف لملابس الاسيرات.

ومن جهة اخر ناشدت عائلة المعتقلة مها قاسم العارضة (26 عاما) من مدينة جنين المؤسسات الحقوقية والإنسانية، التدخل من أجل الإفراج عنها من سجون الاحتلال الإسرائيلي، وذلك لعدم مشروعية اعتقالها، ولكونها أماً لطفلين أحدهما رضيع.

وقال منتصر حبايبة، زوج المعتقلة العارضة، إن قوات الاحتلال اقتحمت منزله فجر الرابع والعشرين من الشهر الجاري، واعتقلت زوجته الموظفة في دائرة سير جنين، واقتادتها إلى جهة مجهولة، بعد الاعتداء عليها بالضرب المبرح، الذي تسبب بتساقط بعض أسنانها.

ونفى حبايبة، الادعاءات الإسرائيلية، التي زعمت أن زوجته كانت بصدد تنفيذ عملية تفجيرية داخل الخط الأخضر، وأكد الزوج أن هذا الادعاء عار عن الصحة جملة وتفصيلا، قائلاً إن زوجته، كانت تعيش حياتها الطبيعية، شأنها شأن أي أم ترعى أطفالها.

وذكر الزوج أن الاتصالات التي أجراها مع عدة مؤسسات، أوصلته إلى أن قوات الاحتلال نقلت زوجته إلى سجن الرملة، وتمنع أي شخص من زيارتها، دون معرفة الأسباب.

وقال إن زوجته المعتقلة أم لطفلين هما بتول البالغة من العمر ثلاث سنوات، وأحمد الذي لم يتجاوز من العمر العام والنصف، وهما في سؤال دائم عن أمهما، ويبكيان ليل نهار عليها، مشيرا إلى أنه قام بتوكيل عدد من المحامين، وتوجه إلى نادي الأسير الفلسطيني، ومنظمة الصليب الأحمر لمعرفة سبب اعتقال زوجته وللاطمئنان على حالتها الصحية.

تجدر الإشارة إلى أن للمعتقلة العارضة شقيقين معتقلين في سجون الاحتلال، هما باسم، الذي يقضي حكما بالسجن الفعلي لمدة ثماني سنوات، ومحمد، الذي يقضي حكما بالسجن المؤبد ثلاث مرات و20 عاماً.

وعبرت عائلة المعتقلة العارضة عن أملها في أن تتدخل مؤسسات حقوق الإنسان، من أجل إطلاق سراحها، وتمكينها من العودة لرعاية طفليها. وعلى نفس الصعيد طالب الاسيران اياد القواسمي وعبد الجواد حمود الذي افرج عنهما مؤخراً السلطة الوطنية ووزارة الاسرى وكافة المؤسسات التي تعنى بالحركة الاسيرة عدم اهمال ملف اسرى القدس وداخل الخط الاخضر (داخل اسرائيل)، وتهميشه عبر الاتفاقيات والمفاوضات والعمل الجدي للافراج عنهم.

واكدا ان اسرى القدس والداخل جزء لا يتجزأ من الحركة الاسيرة وقد قضى العشرات منهم احكاما عالية ، حيث قضى اقدمهم مدة (24 عاما) في السجون الاسرائيلية.

وتساءلا اين نحن من المعادلة..؟! وطالبا بوجود مرجعية للاسرى داخل مدينة القدس تكون بمثابة عنوان يتصف بالصدق والمصداقية والجدية.

واشار الى ان اسرى القدس او الاسرى داخل الخط الاخضر يشعرون بالغبن والاهمال منذ اكثر من عشر سنوات لاستخدامهم سلما، واطلاق الشعارات الرنانة بحقهم فقط على صعيد الدعايات الانتخابية دون تحريك اي ساكن في قضيتهم او تحقيق اي انجاز سياسي وقانوني وحقوقي ملموس على ارض الواقع.

واوضحا انهم عانوا من تقصير واضح عبر السنوات الماضية وسقف الاهتمام بهم يتراجع يوما بعد يوم ، علما انهم اصحاب المصداقية في النضال .

كما ان المؤسسات الحقوقية والقانونية وهيئة الصليب الاحمر لا تمنحهم اي اهتمام حتى في زيارتهم للاطلاع على اوضاعهم.

وانتقدا وزير الاسرى سفيان ابو زايدة لاستجابته للضغوط الاسرائيلية وتمرير الشروط التي تعرضها مصلحة السجون تجاه الاسرى وتصنيفهم، وتجزئة قضيتهم ، حيث سمحت له مصلحة السجون بزيارة اسرى الضفة الغربية وقطاع غزة ومنعته من زيارة اسرى القدس ومن داخل الخط الاخضر.

والجدير بالذكر ان اياد محمد سعدي القواسمي (31 عاما) من سكان العيزرية افرج عنه في يوم الانتخابات التشريعية «25 الجاري» بعد ان قضى مدة عام وتسعة اشهر في الاسر بتهمة الانتماء الى قوات امن الرئاسة.

وقال القواسمي الذي افرج عنه من سجن هشارون، ان هناك اهمالا كبيرا يعاني منه اسرى القدس والاسرى من داخل الخط الاخضر فلا يتذكرهم المسؤولون او المرشحون الا عند سعيهم للحصول على مكتسبات سياسية او استخدامهم ورقة من اجل ترشيحهم للانتخابات.

وحمل مسؤولية هذا الاهمال والتقصير للسلطة الوطنية ووزارة الاسرى والمؤسسات والتنظيمات السياسية بالاضافة لعدم وجود اهتمام شعبي بقضيتهم.

هذا واعرب أهالي الاسرى عن أملهم في أن تحقق لهم الحكومة الفلسطينية القادمة التي من المنتظر أن تشكلها حركة حماس الأمل بالافراج عن ابنائهم القابعين في السجون الاسرائيلية.

وتمنت والدة الأسير حازم حسنين المحكوم بالسجن 16 عاماً أن يكون فوز حركة حماس بداية خير على قضية الأسرى، وان تكون الحركة عند حسن ظن الناس بها.

وتقول زوجة الأسير ناهض عطا المحكوم 12 عاماً في سجن نفحة الصحراوي «الأسرى داخل السجون يعانون الأمرين، خاصة وأن إدارة السجون صعدت من إجراءاتها ضدهم وذلك يتضح من بمارستها لوناً آخر من أشكال العذاب النفسي والجسدي وهو إيقاظ الأسرى من نومهم في ساعات متأخرة من الليل وجعلهم ينتظرون في البرد القارس في ساحة السجن بملابسهم الخفيفة لساعات طويلة دون أي أسباب تذكر».

انتشار ملحوظ للحجاب واقبال على صلاة الجمعة

موجة دينية في الشارع السوري رغم نظام البعث العلماني

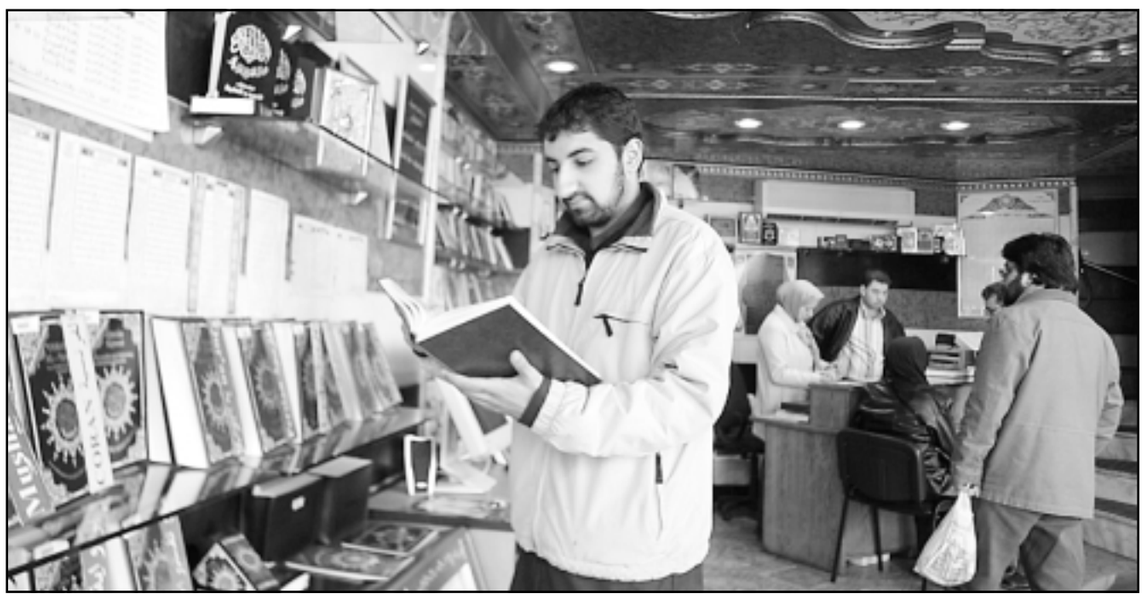

شاب يتصفح كتابا دينيا في احدى المكتبات في العاصمة السورية دمشق امس (ا ف ب)

■ دمشق ـ اف ب: رغم مرور عشرات السنين على سيطرة نظام البعث العلماني على مقاليد السلطة في سورية، فان المجتمع السوري يشهد حاليا يقظة دينية متفاعلا مع اجواء التدين الاسلامي في منطقة الشرق الاوسط.

وتشهد المساجد يوم الجمعة اقبالا كثيفا غير معهود قبلا من قبل الشبان خاصة، كما تقبل النساء على دروس خاصة لتعليم القرآن، ويزداد انتشار ارتداء الحجاب يوما بعد يوم ما يدل على مظاهر تدين اسلامي في الشارع السوري لم تكن موجودة قبلا.

ويقول النائب الاسلامي السوري ومدير مركز الابحاث الاسلامية في دمشق محمد حبش ان «نحو ثلاثين بالمئة من السوريين يشاركون في صلاة الجمعة في مساجد سورية التسعة الاف، وفي حال ادخلنا في التعداد زوجات واطفال هؤلاء فان العدد يصل الى 12 مليون مؤمن» من اصل عدد سكان سورية الـ18 مليونا.

واضاف «نشهد يقظة دينية تدعو الى العودة الى القيم الاسلامية».

ومن الاشارات على هذا التنامي للتيار الديني في الشارع السوري امتناع العديد من المطاعم على ضفاف نهر بردى عن تقديم الكحول وتخصيص غرف «للعائلات» على غرار ما يحصل في العديد من دول الخليج العربية.

وتراجعت المكتبات العلمانية شيئا فشيئا امام المكتبات الاسلامية المتخصصة ببيع كتب الفقه والشريعة.

كما تشهد المدن المحافظة مثل حلب وادلب وحمص في شمال دمشق حركة متزايدة للنشاطات الثقافية والخيرية الاسلامية. وتشاهد على واجهات المحلات في شوارع هذه المدن صور لعلماء سوريين كبار من القرنين التاسع عشر والعشرين، كما تنتشر اللافتات التي تحمل شعارات اسلامية او آيات قرآنية.

وقال ناشط شيوعي طلب عدم الكشف عن اسمه «ان تدهور الوضعين الاقتصادي والاجتماعي وانتشار الفساد والديكتاتورية يغذيان التيار الاسلامي ويقدمان له البيئة المناسبة للتوسع».

من جهته اعتبر المحلل اكرم البني ان الدولة «عبر اقفال الابواب امام الانفتاح السياسي لقطع الطريق على التيارات الدينية انما شجعت الشبان على الوقوع في احضان التيارات الاسلامية التي ازداد انتشارها».

وبعد القمع الشديد الذي تعرضت له جماعة الاخوان المسلمين في مطلع الثمانينات والقضاء تماما على وجودها في سورية، شجعت السلطات السورية قيام تيار اسلامي معتدل وغير سياسي لتجنب اتهامها بالعداء للاسلام من قبل السنة الذين يشكلون الغالبية.

وكانت جماعة الاخوان المسلمين دخلت في مواجهة عنيفة عام 1982 مع نظام حزب البعث في حماة ما ادى الى قيام القوات السورية بمحاصرة هذه المدينة وقصفها بعنف والقضاء تماما على وجود الجماعة في سورية.

واعتبر البني ان «التيارات الاسلامية ستتراجع مع الانفتاح الديمقراطي».

وقال رامي الطالب في كلية الصحافة في دمشق «منذ هزيمتهم في حماة اعتمد الاسلاميون استراتيجية تقوم على اختراق المجتمع من الاسفل عبر جمعيات ومساعدات مالية يتلقونها من السلفيين».

وأوضح ان «سعوديين مولوا بناء مئات المساجد خصوصا في مناطق مسيحية ودرزية حيث تنتشر المآذن بسرعة كبيرة». ونشأ اخيرا تيار اسلامي معتدل بقيادة صلاح كفتارو (ابن المفتي السابق للجمهورية) والنائب محمد حبش. ويدعو هذا التيار الى اسلام رسمي الهدف منه استيعاب التيار الديني الاصولي الذي يتقدم في سورية على حساب اسلام صوفي معتدل كان تقليديا يشكل الغالبية.

وفي اطار هذه الاستراتيجية سمحت السلطات بفتح نحو 300 مدرسة دينية.

واضاف الى الدروس التي تقدمها هذه المؤسسات تتيح ايضا لاجهزة الاستخبارات مراقبة العناصر المتطرفة.

يذكر ان جماعة الاخوان المسلمين محظورة في سورية وان القانون رقم 49 لعام 1980 ينص على الحكم بالاعدام لكل من ينتمي لهذا التنظيم.

الا ان السلطات اظهرت ليونة في الفترة الأخيرة واصدرت عفوا عن المئات من الاسلاميين بعد سنوات طويلة قضوها في السجون بينهم عدد من القيادات.

كما عاد الى سورية عدد من المنفيين من جماعة الاخوان المسلمين في التسعينات.

وبعد ان فشلت فشلا ذريعا في الثمانينات في الوصول الى السلطة لا تزال جماعة الاخوان المسلمين تعاني كثيرا من الضعف والانقسام وباتت اهدافها اكثر تواضعا وتقتصر على الوصول ربما يوما الى السلطة عبر صناديق الاقتراع، او المشاركة في حكومة ديمقراطية تضم اطرافا اخرى علمانية.